Revue de presse interne

أقوال الصحف

25/12/2012

Rappel

-Le choix des articles et leur rubriquage sont proposés par le département Information et Communication du Conseil National des Droits de l'Homme

-La revue de presse est un document et un moyen de veille et de suivi quotidien des articles de la presse nationale et internationale sur les questions de droits de l'Homme. Adressée aux responsables, aux membres et cadres du CNDH, elle a pour objectif d'informer et d'aider à la prise de décision.

-Ce document est adressé également à certains partenaires du Conseil, ainsi qu'à certains établissements publics et représentations marocaines à l'étranger

-Les opinions exprimées dans ces articles n'engagent que leurs auteurs

* **تذكير :**

- اختيار المقالات وتبويبها مقترح من طرف شعبة الإعلام والتواصل بالمجلس
- هذه وثيقة للرصد والتتبع اليومي للمقالات الصحفية المرتبطة بمجال حقوق الإنسان وطنيا ودوليا، موجهة أساسا للإخبار والمساعدة على اتخاذ القرار، لمسؤولي، أعضاء وأطر المجلس الوطني لحقوق الإنسان
- توجه هذه الوثيقة أيضا لبعض شركاء المجلس وبعض المؤسسات العمومية والتمثيليات الديبلوماسية المغربية بالخارج
- الآراء الواردة في المقالات لا تعبر إلا عن أفكار أصحابها

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE ET INTERNATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية و الدولية

مشاركة مغربية في مؤتمر حول «تجارب العدالة الانتقالية في دول الربيع العربي»

افتتحت الأحد بالعاصمة الليبية طرابلس أشغال المؤتمر الأول حول «تجارب العدالة الانتقالية في دول الربيع العربي» بمشاركة حقوقيين يمثلون عددا من البلدان العربية من ضمنها المغرب.

ويسلط المؤتمر الذي ينظمه المجلس الوطني للحريات العامة وحقوق الإنسان في ليبيا الضوء على تجارب العدالة الأنتقالية في بلدان عربية حققت مكتسبات في هذا المجال الذي يكتسي راهنية قصوى لليبيا في المرحلة الأنتقالية التي تجتازها.

ويمثل المغرب في هذا المؤتمر. الذي حضره رئيس الحكومة الليبية المؤقتة علي زيدان وعدد من كبار المسؤولين. كل من الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان محمد الصبار والمحامي ورئيس فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس النواب عبد اللطيف وهبي.

قال الصبار إن مشاركة المغرب في المؤتمر جاءت بناء على دعوة من المجلس الوطني للحريات وحقوق الانسان الليبي. مشيرا إلى أن نشطاء حقوق الانسان الليبيين « يطمحون للاستفادة من التجربة المغربية سواء في سياقها العام أو في النتائج المتوصل إليها والميكانيزمات والآليات التي اعتمدتها هيئة الانصاف والمصالحة للوصول إلى كشف الحقيقة وحفظ الذاكرة والتوصيات التي تقدمت بها للإصلاح الشامل في جوانبه الدستورية و السياسية و المؤسساتية وكذا في بعده المتعلق بالتربية على الديمقراطية وحقوق الانسان».

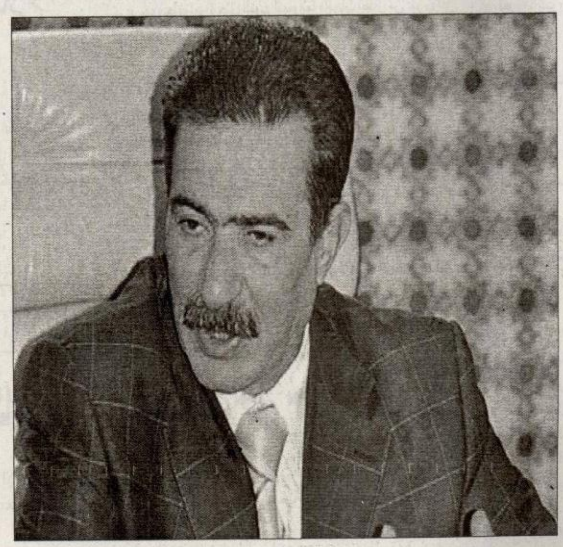

وأوضح أن المؤتمر سيستعرض التجربة المغربية باعتبارها تجربة مكتملة وكذا مداخل تجربة العدالة الانتقالية في تونس ومصر وليبيا. معربا عن أمله في أن تكون المساهمة المغربية في المؤتمر «مفيدة للأشقاء في القطر الليبي الشقيق».

وبعد أن أبرز الموقع الريادي للمغرب في مجال العدالة الانتقالية على المستويين العربي والاسلامي. أكد الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الانسان أن هذا الموضوع الهام تكتنفه العديد من التعقيدات «لأنه يتعلق في نهاية المطاف بتسوية سياسية وهذه التسوية لها تكلفة من الجانبين».

وقال إن ليبيا تواجه صعوبات على هذا الصعيد «نظرا لاستمرار نظام دكتاتوري أزيد من أربعة عقود قضى فيها على الحياة السياسية والمدنية الأمر الذي أدى إلى غياب تقاليد في التواصل والحوار والبحث عن التوافقات والمخارج الممكنة».

وبخصوص التعاون بين المغرب وليبيا في هذا المجال. أكد الصبار أن نشطاء حقوق الانسان الليبيين أبدوا رغبتهم في دعم ومساندة المجلس الوطني لحقوق الانسان لتجربة (المجلس الوطني للحريات وحقوق الانسان) الليبي من حيث الاختصاصات والوظائف والمهام وآلية العمل وكيفية إنجاز التقارير.

وكشف أن المجلس الليبي اقترح إمكانية توقيع شراكة «تشمل تبادل الخبرات والتجارب وفتح باب المجلس الوطني لحقوق الانسان للأطر الليبية للتعرف عن قرب على التجربة المغربية والاطلاع على كل الجوانب المتعلقة بالتسيير الاداري والمالي للمجلس».من جهته . أكد عبد اللطيف وهبي أن عددا من المسؤولين الليبيين الذين التقاهم على هامش المؤتمر أبدوا اهتماما خاصا بالتجربة المغربية «سواء على مستوى مؤسسات العدالة الانتقالية أو على مستوى الممارسة الديمقراطية والدستورية الآن في المغرب».

وأشار في تصريح مماثل إلى أن هذه اللقاءات بحثت سبل تعزيز التعاون بين البلدين لاسيما في ضوء المواقف الايجابية التي عبر عنها المغرب حيال حراك الشعب الليبي. مؤكدا أنه يتعين إيلاء مزيد من الاهتمام لملف العلاقات المغربية و»التفكير في وضع برنامج عمل قصد تعميق العلاقات الثنائية في مختلف المجالات».

وأكد وهبي أن هذا الملتقى يعد فرصة لتقديم لمحة عن المكتسبات التي راكمها المغرب في المجال الحقوقي عموما والعدالة الانتقالية على وجه التحديد «والتي يمكن للأشقاء الليبيين الاستفادة منها لتحقيق تطلعاتهم المنشودة لبناء دولة حديثة وديمقراطية تستجيب للتطلعات وانتظارات الشعب الليبي».

وكان رئيس الحكومة الليبية المؤقتة قد أكد في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر ضرورة «وضع خطة عمل وطنية لتعزيز حماية الحريات العامة وحقوق الإنسان وتشجيع ودعم وحماية الهيئات الحقوقية الأهلية ومتابعة كافة الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان بما يسهم في تحقيق أهداف المجلس وتنمية علاقاته بها» .كما أبرز أهمية نشر ثقافة الحريات العامة وحقوق الإنسان وتوعية المواطن الليبي بها مشددا على الدور الذي يمكن أن تضطلع به الهيئات الحقوقية والمؤسسات والأجهزة المختصة بشؤون التعليم والتنشئة بهذا الخصوص.

يشار إلى أن الأول من المؤتمر تم خلاله تقديم الخطوات التي قطعتها التجربتان التونسية والمصرية حتى الآن بخصوص إرساء أسس العدالة الانتقالية على أن يتم غدا الاثنين تقديم التجربة المغربية في هذا المجال.

الصبار يعرض «التجربة المغربية» في ليبيا

انتقل محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى ليبيا حيث عرض أمس «التجربة المغربية» في مجال العدالة الانتقالية. وقال الصبار بطرابلس التجربة المغربية في مجال التسوية السلمية والعادلة والمنصفة لماضي الانتهاكات. اختارت «العدالة التصالحية بدل العدالة الاتهامية والحقيقة التاريخية بدل الحقيقة القضائية لأن مجال هذا النوع من العدالة ليس هو ساحة المحاكم ولكن الفضاء العمومي الذي يتسع أفقه ليشمل كافة فضاءات الفعل الاجتماعي والثقافي والسياسي».

وأضاف في عرضه، في إطار أشغال «المؤتمر الاول حول تجارب العدالة الانتقالية في دول الربيع العربي» الذي ينظمه المجلس الوطني للحريات العامة وحقوق الإنسان في ليبيا، «المغرب تبنى فلسفة العدالة الانتقالية كشكل من أشكال التدبير السلمي لنزعات الماضي منطلقا في ذلك من ضرورات وعي وفهم وتوضيح ما جرى في الماضي في أفق القطع مع كل الممارسات المنافية للقواعد والضوابط والقوانين المعمول بها وطنيا والضرورية في كل مجتمع ديمقراطي».

ويمثل المغرب في هذا المؤتمر إلى جانب الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، السيد عبد اللطيف وهبي المحامي ورئيس فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس النواب.

وإلى جانب التجربة المغربية استعرض المؤتمر الخطوات التي قطعتها بلدان ليبيا ومصر وتونس بخصوص إرساء أسس العدالة الانتقالية.

الصبار: ليبيا ترغب في الاستفادة من التجربة المغربية في مجال حقوق الانسان

يشارك حقوقيون من المغرب في المؤتمر الأول حول «تجارب العدالة الانتقالية في دول الربيع العربي» الذي افتتحت أشغاله نهاية الأسبوع المنصرم بطرابلس إلى جانب حقوقيين يمثلون عددا من البلدان العربية.

ويسلط المؤتمر الذي ينظمه المجلس الوطني للحريات العامة وحقوق الإنسان في ليبيا الضوء على تجارب العدالة الانتقالية في بلدان عربية حققت مكتسبات في هذا المجال الذي يكتسي راهنية قصوى لليبيا في المرحلة الانتقالية التي تجتازها.

ويمثل المغرب في هذا المؤتمر، الذي حضره رئيس الحكومة الليبية المؤقتة علي زيدان وعدد من كبار المسؤولين، كل من الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان محمد الصبار والمحامي ورئيس فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس النواب عبد اللطيف وهبي.

وفي تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، قال الصبار إن مشاركة المغرب في المؤتمر جاءت بناء على دعوة من المجلس الوطني للحريات وحقوق الانسان الليبي، مشيرا إلى أن نشطاء حقوق الانسان الليبيين « يطمحون للاستفادة من التجربة المغربية سواء في سياقها العام أو في النتائج المتوصل إليها والميكانيزمات والآليات التي اعتمدتها هيئة الإنصاف والمصالحة للوصول إلى كشف الحقيقة وحفظ الذاكرة والتوصيات التي تقدمت بها للإصلاح الشامل في جوانبه الدستورية و السياسية و المؤسساتية وكذا في بعده المتعلق بالتربية على الديمقراطية وحقوق الانسان».

وأوضح أن المؤتمر سيستعرض التجربة المغربية باعتبارها تجربة مكتملة وكذا مداخل تجربة العدالة الأنتقالية في تونس ومصر وليبيا، معربا عن أمله في أن تكون المساهمة المغربية في المؤتمر «مفيدة للأشقاء في القطر الليبي الشقيق».

وبعد أن أبرز الموقع الريادي للمغرب في مجال العدالة الانتقالية على المستويين العربي والإسلامي، أكد الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان أن هذا الموضوع الهام تكتنفه العديد من التعقيدات «لأنه يتعلق في نهاية المطاف بتسوية سياسية وهذه التسوية لها تكلفة من الجانبين».

وقال إن ليبيا تواجه صعوبات على هذا الصعيد «نظرا لاستمرار نظام دكتاتوري أزيد من أربعة عقود قضى فيها على الحياة السياسية والمدنية الأمر الذي أدى إلى غياب تقاليد في التواصل والحوار والبحث عن التوافقات والمخارج الممكنة».

وبخصوص التعاون بين المغرب وليبيا في هذا المجال، أكد الصبار أن نشطاء حقوق الانسان الليبيين أبدوا رغبتهم في دعم ومساندة المجلس الوطني لحقوق الانسان لتجربة (المجلس الوطني للحريات وحقوق الانسان) الليبي من حيث الاختصاصات والوظائف والمهام وآلية العمل وكيفية إنجاز التقارير.

وكشف أن المجلس الليبي اقترح إمكانية توقيع شراكة «تشمل تبادل الخبرات والتجارب وفتح باب المجلس الوطني لحقوق الانسان للأطر الليبية للتعرف عن قرب على التجربة المغربية والاطلاع على كل الجوانب المتعلقة بالتسيير الإداري والمالي للمجلس».

من جهته، أكد عبد اللطيف وهبي أن عددا من المسؤولين الليبيين الذين التقاهم على هامش المؤتمر أبدوا اهتماما خاصا بالتجربة المغربية «سواء على مستوى مؤسسات العدالة الانتقالية أو على مستوى الممارسة الديمقراطية والدستورية الآن في المغرب».

وأشار في تصريح مماثل إلى أن هذه اللقاءات بحثت سبل تعزيز التعاون بين البلدين لاسيما في ضوء المواقف الايجابية التي عبر عنها المغرب حيال حراك الشعب الليبي، مؤكدا أنه يتعين إيلاء مزيد من الاهتمام لملف العلاقات المغربية و«التفكير في وضع برنامج عمل قصد تعميق العلاقات الثنائية في مختلف المجالات».

وأكد وهبي أن هذا الملتقى يعد فرصة لتقديم لمحة عن المكتسبات التي راكمها المغرب في المجال الحقوقي عموما والعدالة الانتقالية على وجه التحديد «والتي يمكن للأشقاء الليبيين الاستفادة منها لتحقيق تطلعاتهم المنشودة لبناء دولة حديثة وديمقراطية تستجيب للتطلعات وانتظارات الشعب الليبي».

وكان رئيس الحكومة الليبية المؤقتة قد أكد في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر ضرورة «وضع خطة عمل وطنية لتعزيز حماية الحريات العامة وحقوق الإنسان وتشجيع ودعم وحماية الهيئات الحقوقية الأهلية ومتابعة كافة الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان بما يسهم في تحقيق أهداف المجلس وتنمية علاقاته بها».

كما أبرز أهمية نشر ثقافة الحريات العامة وحقوق الإنسان وتوعية المواطن الليبي بها مشددا على الدور الذي يمكن أن تضطلع به الهيئات الحقوقية والمؤسسات والأجهزة المختصة بشؤون التعليم والتنشئة بهذا الخصوص.

يشار إلى أن اليوم الأول من المؤتمر تم خلاله تقديم الخطوات التي قطعتها التجربتان التونسية والمصرية حتى الآن بخصوص إرساء أسس العدالة الانتقالية.

محمد الصبار

الصبار في أشغال المؤتمر الأول حول تجارب العدالة الانتقالية في دول الربيع العربي المنعقد بليبيا

المغرب تبنى فلسفة العدالة الانتقالية كشكل من أشكال التدبير السلمي لنزاعات الماضي

■ طرابلس (و م ع) – أكد الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، محمد الصبار، أمس الاثنين بطرابلس، أن المغرب تبنى فلسفة العدالة الانتقالية كشكل من أشكال التدبير السلمي لنزعات الماضي منطلقا في ذلك من ضرورات وعي وفهم وتوضيح ما جرى في الماضي في أفق القطع مع كل الممارسات المنافية للقواعد والضوابط والقوانين المعمول بها وطنيا والضرورية في كل مجتمع ديمقراطي.

وقال الصبار، في مداخلة له في إطار أشغال «المؤتمر الأول حول تجارب العدالة الانتقالية في دول الربيع العربي»، الذي ينظمه المجلس الوطني للحريات العامة وحقوق الإنسان في ليبيا، إن التجربة المغربية شكلت دليلا على حيوية النقاشات والتطورات التي شهدها المغرب منذ نهاية التسعينيات بخصوص فكرة إنشاء هيئة للحقيقة والإنصاف والمصالحة. «ليس فقط للمساهمة في معالجة ملفات ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ولكن في ارتباط مع قضايا التحول الديمقراطي وإدماج مختلف فئات المجتمع في مسلسل الإصلاح والتحول والتحديث والبناء المؤسسي للدولة الديمقراطية».

وتأسيسا على ذلك، يضيف الصبار، تشير العدالة الانتقالية من المنظور المغربي إلى محاولة تطبيق شكل من العدالة ملائم لمرحلة الانتقال التي تشهدها الدولة والمجتمع، مبرزا أن مميزات هذا الشكل من العدالة تتمثل في كونها تضع الضحية في صلب معالجاتها وفي مقدمة اهتماماتها.

وأشار إلى أن التجربة المغربية أعطت الأولوية لمبدأ إقرار الحقيقة حول الانتهاكات وحرصت على أن يجري هذا الإقرار بشكل علني من خلال التناظر والمناقشة بصفة جماعية وبصفة مفتوحة داخل المجتمع كما انبنت على مفهوم شامل لجبر الضرر والحقيقة والمصالحة، فضلا عن كونها تميزت بإضافة مكون آخر برز منذ التسعينات في التجارب العالمية وهو المرتبط بضرورة فتح الحوار حول الإصلاحات الضرورية لضمان احترام حقوق الإنسان في التشريع والمؤسسات وفي الممارسات، وضمان بناء دولة القانون المحترمة للقاعدة القانونية.

وفي ما يتعلق بالمصالحة كشكل أرقى للحق في الجبر والإنصاف، أوضح الصبار أنه لم يكن القصد منها في السياق المغربي، الصلح بين الضحية والجلاد بل «المصالحة السياسية والاجتماعية والثقافية كمسار ممتد في الزمن، حيث إنه لم يكن من الممكن فتح قنوات الحوار بغية حل المشاكل وتسوية ملفات الماضي لو لم تسبق ذلك مصالحات اكتست صبغة تراكمية بين الطبقة السياسية المعارضة والسلطة في المغرب».

وأكد أن هذا الفعل التراكمي «ساهم في خلق انفراج وانفتاح في الأجواء السياسية الأمر الذي قلص درجة الاحتقان السياسي وساهم في تنقية وتلطيف الأجواء وتعبيد الطريق نحو مسلسل التسوية العادلة والمنصفة لإرث الماضي»، مشيرا، في هذا الصدد إلى منطلقات ومنهجية عمل هيئة الإنصاف والمصالحة التي زاوجت بين التحري الميداني والبحث الوثائقي وشملت على الخصوص تجميع وتحليل المعطيات المحصلة من مختلف المصادر وتلقي أفادت ضحايا سابقين، وكذا موظفين عموميين سابقين وحاليين والقيام بزيارات ميدانية لمراكز الاحتجاز.

وفي الجانب المتعلق بجبر الضرر سواء على المستوى الفردي او الجماعي، قال الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان إن التجربة المغربية اعتبرت أن جبر الضرر لاينحصر في التعويض عن الإضرار المادية والمعنوية، بل يتعداه ليشمل جبر باقي الأضرار الفردية المتعلقة بتسوية الأوضاع القانونية والإدارية والتأهيل الصحي والنفسي والإدماج الاجتماعي، وكذا ضرورة جبر الأضرار الجماعية سواء تلك التي لحقت مناطق وقعت بها في الماضي انتهاكات جسيمة أوعرفت بإقامة مراكز للاحتجاز السري.

وفي هذا السياق، أبرز الصبار أن المجلس عمل بمعية الحكومة على خلق لجان قطاعية مختلطة انكبت بالدرس والتحليل والمعالجة لمجمل التوصيات المتضمنة في التقرير الختامي لهيئة الإنصاف والمصالحة، معددا ما تحقق من إنجازات على هذا الصعيد، خاصة بالنسبة للمستفيدين من التعويض المادي والادماج الاجتماعي والتغطية الصحية.

وخلص الصبار إلى أن التجربة المغربية في مجال التسوية السلمية والعادلة والمنصفة لماضي الانتهاكات، اختارت « العدالة التصالحية بدل العدالة الاتهامية والحقيقة التاريخية بدل الحقيقة القضائية لأن مجال هذا النوع من العدالة ليس هو ساحة المحاكم، ولكن الفضاء العمومي الذي يتسع أفقه ليشمل كافة فضاءات الفعل الاجتماعي والثقافي والسياسي».

يشار الى ان هذا المؤتمر، يسلط الضوء على تجارب العدالة الانتقالية في بلدان عربية راكمت تجارب في هذا المجال الذي يكتسي راهنية قصوى لليبيا في المرحلة الانتقالية التي تجتازها.

ويمثل المغرب في هذا المؤتمر إلى جانب الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الانسان، عبد اللطيف وهبي، المحامي ورئيس فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس النواب.

وإلى جانب التجربة المغربية استعرض المؤتمر الخطوات التي قطعتها بلدان ليبيا ومصر وتونس بخصوص إرساء أسس العدالة الانتقالية ●

Le Maroc a adopté la philosophie de la justice transitionnelle en tant qu'outil de gestion pacifique des conflits du passé (SG du CNDH)

Tripoli, 24 déc. 2012 (MAP) - Le Maroc a adopté la philosophie de la justice transitionnelle en tant qu'outil de gestion pacifique des conflits du passé, dans la perspective de rompre avec toutes les pratiques portant atteinte aux règles indispensables à toute société démocratique, a affirmé lundi à Tripoli, le secrétaire général du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Mohamed Sebbar.

M. Sebbar qui intervenait dans le cadre des travaux de la 1ère conférence sur "les expériences de justice transitionnelle dans les pays du Printemps arabe" initiée par le Conseil national libyen chargé des libertés publiques et des droits de l'Homme, a indiqué que l'expérience marocaine reflète la vitalité des débats et des développements qu'a connus le Royaume depuis la fin des années 90 du siècle dernier concernant la création de l'Instance Equité et réconciliation (IER) en tant que contribution non seulement au traitement des dossiers des violations des droits de l'Homme mais aussi au débat sur les questions de transition démocratique et l'intégration des différents catégories de la société dans le processus de réformes entre autres.

La version marocaine de la justice transitionnelle consiste à appliquer une certaine forme de justice adaptée à la période de transition que connaissaient l'Etat et la société, a-t-il fait savoir, relevant que dans le cadre de cette approche, la victime se trouve au centre des préoccupations.

La réconciliation en tant qu'un droit à la réparation et à l'équité, ne se veut pas une réconciliation entre la victime et le bourreau mais une réconciliation politique, sociale et culturelle qui dure dans le temps, a-t-il dit. "Il était impossible d'ouvrir un dialogue pour trouver les solutions et traiter les dossiers du passé sans engager au préalable un processus de réconciliation entre l'opposition et l'Etat", a souligné le SG du CNDH.

Outre M. Sebbar, le Maroc est représenté à cette conférence par le président du groupe Authenticité et Modernité à la Chambre des représentants, Abdellatif Ouahbi.

Cette rencontre a pour objectif de jeter la lumière sur les différentes expériences menées dans le monde arabe en matière de justice transitionnelle.

تجربة العدالة الانتقالية في المغرب شكلت تعاقدا جديدا بين الدولة والشعب (برلماني)

طرابلس 24 دجنبر 2012 /ومع/ أكد رئيس الفريق البرلماني للاصالة والمعاصرة بمجلس النواب السيد عبد اللطيف وهبي اليوم الاثنين بطرابلس أن تجربة المغرب في مجال العدالة الانتقالية شكلت تعاقدا جديدا بين الدولة والشعب وأداة لضمان عدم تكرار انتهاكات الماضي.

وتوقف البرلماني المغربي في مداخلة له في إطار اشغال "المؤتمر الأول حول تجارب العدالة الانتقالية ببلدان الربيع العربي" المنعقد حاليا بالعاصمة الليبية، عند منجزين أساسيين يتعلقان بتقرير هيئة الانصاف والمصالحة وتقرير الخمسينية للتنمية البشرية في المغرب مؤكدا أن هذين التقريرين "شكلا مصدرا هاما لإعادة بناء الدولة في المغرب".

واعتبر السيد وهبي أن المهم في تجربة العدالة الانتقالية هو كونها خيارا جامعا لكل الطاقات الوطنية "من أجل تجاوز الماضي وتلافي الدخول في متاهات ومواجهات سياسية لا مبرر لها مطلقا" مبرزا أن الدولة المغربية قبلت في إطار هذه التجربة أن "تدين نفسها وتتحمل مسؤولية اخطائها".

وأكد أن مقررات هيئة الانصاف والمصالحة تحولت الى أداة قوية في يد المجتمع المدني للتصدي لأي سلوكات قد تصدر عن أجهزة الدولة وترى فيها تنافيا مع توصيات الهيئة أوعودة الى ممارسات الماضي" كما امتد تأثيرها الى المستوى التشريعي "الأمر الذي تجلى في سن عدة قوانين تروم إصلاح بعض الاختلالات القانونية والثغرات التي يمكن تؤدي الى الافلات من العقاب".

وأشار السيد وهبي الى أن المغرب مقبل على وضع 36 نصا قانونيا (18 قانون تنظيمي و18 قانون عادي) له ارتباط ب"الضمانات التي ينبغي توفيرها للمواطنين" مؤكدا أن هيئة الانصاف والمصالحة "أسهمت في تأسيس التوجه الديمقراطي لعمل الدولة في المغرب".

كما أبرز أن مقرارت الهيئة وجدت صداها أيضا في الدستور المغربي الذي أدمجت اللجنة التي تولت إعداده العديد منها في فصوله وخاصة في الجانب المتعلق بالحقوق والحريات العامة.

واعتبر المتحدث أن العدالة الانتقالية "ليست عملية فقط لإعادة استحضار التاريخ والذاكرة بل أساسا لبناء المستقبل" مهيبا بالمعنيين بهذا الموضوع في ليبيا الاسراع في انجاز هذا الاستحقاق الهام "حتى يهيؤوا تصورا حقوقيا تستند اليه الهيئة التي ستتولى اعداد الدستور الليبي".

ويشار الى أن هذا المؤتمر الذي ينظمه المجلس الوطني للحريات العامة وحقوق الإنسان في ليبيا يسلط الضوء على تجارب العدالة الانتقالية في بلدان عربية راكمت تجارب في هذا المجال الذي يكتسي راهنية قصوى لليبيا في المرحلة الانتقالية التي تجتازها.

والى جانب التجربة المغربية، استعرض المؤتمرون الخطوات التي انجزتها بلدان ليبيا ومصر وتونس لإرساء أسس العدالة الانتقالية.

المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج حريصة على تحسين الخدمات الطبية والاستشفائية المقدمة للسجناء (بنهاشم)

الرباط/25 ديسمبر 2012 /ومع/ .قال المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج حفيظ بنهاشم، إن المندوبية حريصة على الرفع من مستوى الخدمات الطبية والاستشفائية المقدمة لفائدة السجناء.

مؤكدا اليوم الثلاثاء بالرباط، بأن ذلك تفعيلا للتوصيات التي تضمنها تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وأضاف بنهاشم، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء بمناسبة تنظيم المندوبية للقاء تواصلي حول موضوع "الرعاية الصحية للنزلاء على ضوء تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان" أن المندوبية حريصة على متابعة الحالة الصحية للسجناء ، مشددا على ضرورة تكثيف عملية التفتيش من طرف المصلحة الصحية للإدارة المركزية والتزام جميع الأطباء بإعداد تقارير شهرية حول النظافة والحالة الصحية للنزلاء توجه لمدير المؤسسة وتقارير سنوية ترفع مباشرة للمندوب العام.

كما شدد على ضرورة تطبيق البرامج الوقائية والتحسيسية السنوية في مجال الصحة لفائدة النزلاء وعلى فحص السجناء الوافدين على المؤسسات السجنية للتأكد من سلامتهم أو إصابتهم بأحد الأمراض المعدية، وكذا تعزيز التدابير الوقائية والعمل على الحفاظ على الصحة البدنية والنفسية للسجناء، وتحيين لوائح المعتقلين المصابين بأمراض مزمنة ولوائح المختلين عقليا ، إضافة إلى تتبع الحالة الصحية للسجين المضرب عن الطعام، بانتظام وتمكينه من الإسعافات الأولية عند الاقتضاء

وأكد المندوب العام أن المؤسسات السجنية أصبحت "تحت المجهر على الصعيدين الوطني والدولي"، إذ تخضع لمراقبة داخلية يخولها القانون خاصة للمؤسسات الحقوقية ومراقبة دولية تنص عليها الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب، خاصة في مجال حقوق الإنسان .

من جهته، أكد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان السيد ادريس اليزمي أن رهان حقوق الإنسان ليس ترفا بل عاملا أساسيا في مسلسل تحقيق التنمية والدفاع عن القضية الوطنية للمملكة ومسار لا رجعة فيه ، مشيرا إلى أن المغرب مطالب دوليا بتقديم تقارير حول حقوق الإنسان لآليات الأمم المتحدة .

واعتبر اليزمي، في مداخلة له خلال هذا اللقاء، أن الميزانية المرصودة للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج ليست في مستوى التحديات المطروحة والتي تتمثل أساسا في العناية بالنزلاء داخل المؤسسات السجنية وبعد خروجهم منها وإدماجهم في النسيجين الاجتماعي والاقتصادي.

وقال إن "عدة قطاعات حكومية مسؤولة عما يقع في السجون"، وأن المجلس الوطني لحقوق الإنسان سيقوم بإنجاز تقرير موجز حول مدى تفعيل التوصيات المتضمنة في تقريره .

من جانبه، أبرز المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان السيد المحجوب الهيبة، أهمية وضع خطة عمل لمتابعة تنفيذ التوصيات التي جاء بها تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان مع مراعاة التوصيات الموجهة للمغرب في إطار آليات الأمم المتحدة ذات الصلة بمجال حقوق الإنسان.

وقال إن وضعية السجون بالمغرب تواجه عدة تحديات تتمثل أساسا في ضمان التكوين والتكوين المستمر للمهنيين ، خاصة الذين يشتغلون في "أماكن الحرمان من الحرية" بهدف تمكينهم من استيعاب ثقافة حقوق الإنسان ، وتطوير دلائل لفائدة المهنيين الذين يقدمون خدمات صحية في المؤسسات السجنية ، مشددا على ضرورة النهوض بسياسة سجنية حديثة قوامها احترام كرامة نزيل المؤسسة السجنية والحرص على أن يعامل بإنسانية طبقا للقوانين المعمول بها، خاصة القانون المتعلق بالمؤسسات السجنية وتسييرها، ووفق القواعد الدولية المتعلقة بالمعاملة في المؤسسة السجنية

أما منسق مؤسسة السادس لإعادة الإدماج السيد عز الدين بلماحي فثمن تفاعل المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج مع تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان تماشيا مع التعليمات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس الرامية إلى النهوض بأوضاع السجناء.

ووأكد السيد بلماحي أن التطبيب داخل المؤسسات السجنية يعد من ضمن أولويات مؤسسة محمد السادس لإعادة الإدماج، و أن "الجميع مسؤولين على جعل المؤسسات السجنية فضاء لتأهيل وإعادة التربية السجناء".

ويندرج هذا اللقاء في إطار سلسلة اللقاءات التي تنظمها المندوبية مع جميع المصالح المعنية بالمؤسسات السجنية بهدف تفعيل توصيات تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

بنهاشم: حريصون على تحسين الخدمات الطبية والاستشفائية المقدمة للسجناء

25.12.2012

قال المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج حفيظ بنهاشم، إن المندوبية حريصة على الرفع من مستوى الخدمات الطبية والاستشفائية المقدمة لفائدة السجناء.

مؤكدا اليوم الثلاثاء بالرباط، بأن ذلك تفعيلا للتوصيات التي تضمنها تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وأضاف بنهاشم، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء بمناسبة تنظيم المندوبية للقاء تواصلي حول موضوع "الرعاية الصحية للنزلاء على ضوء تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان" أن المندوبية حريصة على متابعة الحالة الصحية للسجناء ، مشددا على ضرورة تكثيف عملية التفتيش من طرف المصلحة الصحية للإدارة المركزية والتزام جميع الأطباء بإعداد تقارير شهرية حول النظافة والحالة الصحية للنزلاء توجه لمدير المؤسسة وتقارير سنوية ترفع مباشرة للمندوب العام.

كما شدد على ضرورة تطبيق البرامج الوقائية والتحسيسية السنوية في مجال الصحة لفائدة النزلاء وعلى فحص السجناء الوافدين على المؤسسات السجنية للتأكد من سلامتهم أو إصابتهم بأحد الأمراض المعدية، وكذا تعزيز التدابير الوقائية والعمل على الحفاظ على الصحة البدنية والنفسية للسجناء، وتحيين لوائح المعتقلين المصابين بأمراض مزمنة ولوائح المختلين عقليا ، إضافة إلى تتبع الحالة الصحية للسجين المضرب عن الطعام، بانتظام وتمكينه من الإسعافات الأولية عند الاقتضاء

وأكد المندوب العام أن المؤسسات السجنية أصبحت "تحت المجهر على الصعيدين الوطني والدولي"، إذ تخضع لمراقبة داخلية يخولها القانون خاصة للمؤسسات الحقوقية ومراقبة دولية تنص عليها الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب، خاصة في مجال حقوق الإنسان .

من جهته، أكد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان السيد ادريس اليزمي أن رهان حقوق الإنسان ليس ترفا بل عاملا أساسيا في مسلسل تحقيق التنمية والدفاع عن القضية الوطنية للمملكة ومسار لا رجعة فيه ، مشيرا إلى أن المغرب مطالب دوليا بتقديم تقارير حول حقوق الإنسان لآليات الأمم المتحدة .

واعتبر اليزمي، في مداخلة له خلال هذا اللقاء، أن الميزانية المرصودة للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج ليست في مستوى التحديات المطروحة والتي تتمثل أساسا في العناية بالنزلاء داخل المؤسسات السجنية وبعد خروجهم منها وإدماجهم في النسيجين الاجتماعي والاقتصادي.

وقال إن "عدة قطاعات حكومية مسؤولة عما يقع في السجون"، وأن المجلس الوطني لحقوق الإنسان سيقوم بإنجاز تقرير موجز حول مدى تفعيل التوصيات المتضمنة في تقريره .

من جانبه، أبرز المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان السيد المحجوب الهيبة، أهمية وضع خطة عمل لمتابعة تنفيذ التوصيات التي جاء بها تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان مع مراعاة التوصيات الموجهة للمغرب في إطار آليات الأمم المتحدة ذات الصلة بمجال حقوق الإنسان.

وقال إن وضعية السجون بالمغرب تواجه عدة تحديات تتمثل أساسا في ضمان التكوين والتكوين المستمر للمهنيين ، خاصة الذين يشتغلون في "أماكن الحرمان من الحرية" بهدف تمكينهم من استيعاب ثقافة حقوق الإنسان ، وتطوير دلائل لفائدة المهنيين الذين يقدمون خدمات صحية في المؤسسات السجنية ، مشددا على ضرورة النهوض بسياسة سجنية حديثة قوامها احترام كرامة نزيل المؤسسة السجنية والحرص على أن يعامل بإنسانية طبقا للقوانين المعمول بها، خاصة القانون المتعلق بالمؤسسات السجنية وتسييرها، ووفق القواعد الدولية المتعلقة بالمعاملة في المؤسسة السجنية

أما منسق مؤسسة السادس لإعادة الإدماج السيد عز الدين بلماحي فثمن تفاعل المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج مع تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان تماشيا مع التعليمات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس الرامية إلى النهوض بأوضاع السجناء.

ووأكد السيد بلماحي أن التطبيب داخل المؤسسات السجنية يعد من ضمن أولويات مؤسسة محمد السادس لإعادة الإدماج، و أن "الجميع مسؤولين على جعل المؤسسات السجنية فضاء لتأهيل وإعادة التربية السجناء".

ويندرج هذا اللقاء في إطار سلسلة اللقاءات التي تنظمها المندوبية مع جميع المصالح المعنية بالمؤسسات السجنية بهدف تفعيل توصيات تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

COMMISSIONS REGIONALES DES DROITS DE L'HOMME

اللجان الجهوية لحقوق الإنسان

انطلاق القافلة الجهوية لحقوق الإنسان بسيدي قاسم

سيدي قاسم: سعيد أبو القاسم

نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان الرباط القنيطرة، قافلة جهوية لحقوق الإنسان محطة سيدي قاسم تحت شعار «حقوق الإنسان ثقافة نهوض حماية» بتعاون مع شبكة جمعيات المجتمع المدني بسيدي قاسم بمركب تأهيل الجمعيات بمدينة سيدي قاسم، وذلك يوم الجمعة 21 دجنبر الجاري، حيث أقيمت مجموعة من الورشات الدراسية قصد العمل على ترسيخ حقوق الإنسان في الأوساط الاجتماعية وتناول واقع حقوق الإنسان بالإقليم.

القافلة الجهوية لحقوق الانسان الرباط . القنيطرة

عطفة تمجردين : النهوض بحقوق النساء ترسيخ لثقافة حقوق الانسان
زهور العلوي: حقوق الانسان بين الكونية والخصوصية

في إطار ترسيخ دور المجلس الوطني لحقوق الانسان ولجانه الجهوية، في مجال حماية حقوق الانسان والنهوض بها وإثراء الحوار حولها مع جميع الفاعلين المعنيين بقضايا حقوق الانسان، وترجمة لدور واستراتيجية القرب اللذين تضطلع بهما اللجان الجهوية لحقوق الانسان، نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الانسان الرباط . القنيطرة خلال الفترة الممتدة ما بين 7 و22 دجنبر 2012 قافلة جهوية لحقوق الانسان، ومن بين فقرات الندوة التي احتضنها مقر مجلس جهة الغرب الشراردة بني احسن بالقنيطرة يوم 15 دجنبر، العرض الذي قدمته المناضلة الحقوقية الأستاذة عطفة تيمجردين عضو اللجنة الجهوية حول النهوض بحقوق المرأة ، حيث أبرزت أن المغرب و رغم الترسانة القانونية ومدونة الأسرة مازالت تسوده العديد من المظاهر والسلوكات المبنية على التمييز الجنسي التي تكرس قصور المرأة على المستويين القانوني والاجتماعي ، وهي ممارسات ، تضيف عطفة، تنتج عنها أشكال من المس بكرامة المرأة وحقوقها ، ولمواجهة هذه السلوكات ركزت المتدخلة على دور الجمعيات النسائية في حماية حقوق النساء وحفظ مصالحهن والاستجابة لحاجياتهن وانتظاراتهن ، وفي هذا الصدد عرفت عطفة بأدوار مراكز المساعدة وما تقدمه من خدمات أساسية من استقبال وإعلام وتوجيه واستشارة ومساعدة ومرافقة وتكفل...

وخلال هذا اللقاء شدت المناضلة الحقوقية زهور العلوي ضيفة القافلة ،انتباه الحضور بمداخلة ألقت خلالها الضوء على جدلية الكونية والخصوصية التي تتجاذب حقوق الانسان ، معتبرة أن المجتمع الدولي حقق انجازا ملحوظا على المستوى القانوني والمؤسساتي في مجال حقوق الانسان ، غير أن هذا الانجاز لم يرافقه تحول حقيقي وشامل في الواقع ، اذ بقيت الأوضاع الفعلية للانسان والجماعات بعيدة عن المثل العليا المعلنة ، وهنا ركزت العلوي على أهمية الخصوصية في المجتمعات مستشهدة بالاسلام من خلال آيات قرآنية وأحاديث شريفة سباقة لتبيت بعض الحقوق في حياة الانسان والحيوان...

زهور العلوي ألقى في حقها الأستاذ حسن آيت بلا عضو اللجنة الجهوية شهادة كمناضلة عرفتها دروب القنيطرة قبل الاستقلال وبعده كمؤسسة لاتحاد العمل النسائي كتتويج لمسار حافل بالمواقف الجريئة ، تبنت قضايا حقوق الانسان وعلى رأسها قضية المرأة والاعتقال السياسي وحرية الرأي والتعبير، قاست شدائد القمع وتحملت صنوف المضايقات والاستفزاز التي تعرض لها المناضلون والمناضلات في سنوات الجمر والرصاص.